تمّ تحييد العمق الاستراتيجي القائم ما بعد العام ١٩٦٧، بسبب سياسات الاستيطان التي عادت وأكدت ان خطوط وقف اطلاق النار الجديدة تشكّل حدوداً سياسية ـ اقليمية لا يمكن التنازل عنها. وقد عبّر طل عن رأيه، مؤخراً، بالقول انه «منذ اللحظة التي بدأنا فيها بالنظر الى خطوط وقف اطلاق النار في الجولان ووادي الاردن وقناة السويس كخطوط دفاعية جامدة، خسرنا عمقنا الاستراتيجي، ولم نفلح سوى في تمديد حدودنا الامنية. ان الغرض من الدفاع المرن هو تدمير العدو دون ضرورة الالتفات الى العامل الاقليمي. وفي المقابل، فان الغرض من الدفاع غير المرن هو الاحتفاظ بالارض. لقد قمنا بتطبيق مفهوم الدفاع غير المرن القائم بالنسبة الى الحدود السابقة ضمن الحدود الجديدة الواسعة الى أقصى حد... وبدأنا نتحدث عن العمق الجديد لتل ـ أبيب والقدس». وأشار طل، في تحليله، الى التكلفة المادية والمعنوية العالية المترتّبة على الاحتلال، وصعوبة الحفاظ على الهوية الاسرائيلية في مثل هذه الاوضاع.

٢ ـ تكلفة الاحتلال والضمان الأمني: يرى أكثر الدوائر العسكرية الداعية الى المساومة الاقليمية ان تكلفة ادامة الاحتلال ليست مقبولة بالنسبة الى اسرائيل، في الأمد البعيد. ويمكن تلمّس عدة أوجه لهذه الحجة:

تأثير الانتفاضة: تذهب احدى الطروحات الاسرائيلية الى ان تحويل الجيش الاسرائيلي النظامي الى قوات أمن داخلي، كما في حالة الانتفاضة، من شأنه ان يؤدي الى تآكل القوة الاسرائيلية الرادعة، والى افساد القِيَم المعنوية داخل القوات الاسرائيلية والمجتمع الاسرائيلي، على حدّ سواء.

العامل الديمغرافي: ومن التقديرات التي تلتقي مع مثل هذه النظرة، دعوة بعض القادة الاسرائيليين الى ضرورة أخذ الاخطار الناجمة عن التكاثر السكاني العربي، في حال الاحتفاظ بالاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، بعين الاعتبار. وتركز هذه الحجة على الجانب الامني لـ «القنبلة الديمغرافية»، والمصاعب المتراكمة التي سيواجهها الجيش الاسرائيلي في ضمان السيطرة على أعداد كبيرة من السكان العرب المستاءين من الاحتلال الرافضين لاستمراره. ومن الجدير ملاحظة ان البيان التأسيسي لـ «مجلس السلام والأمن» يبرز هذه النقطة بالذات؛ حيث يذهب الى انه في العام ٢٠٠٠ سيصل الميزان الديمغرافي بين العرب واليهود في اسرائيل والمناطق المحتلة الى ٥٥ بالمئة الى ٤٥ بالمئة (يهود لعرب). واذا استمر الوضع الحالي، فانه سيتمّ تحويل اسرائيل من دولة بأغلبية يهودية واضحة الى دولة ثنائية القومية. وحسب البيان، فان هذا يعتبر من أشد الاخطار الأمنية التي تواجه اسرائيل؛ وبالتالي، فالمطلوب هو «تحرير» اسرائيل وجيش الدفاع الاسرائيلي من عواقب حكم مليون ونصف المليون عربي فلسطيني (سيصل عددهم الى أكثر من مليوني نسمة في العام ٢٠٠٠) في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وذلك على أساس المساومة الاقليمية.

الاحتلال والحرب المقبلة: من العناصر الاخرى في الفكر العسكري الاسرائيلي المنبثق من مدرسة «المساومة الاقليمية»، القول ان ادامة الاحتلال سيؤدي الى حرب جديدة في المنطقة قد تنطوي على تكلفة عالية جداً، من وجهة النظر الاسرائيلية. وفي حين ان احداً من المحلّلين العسكريين الاسرائيليين لا يشك (في العلن على الأقل) في مقدرة اسرائيل على الصمود في مثل هذه الحرب، تبقى الفرضية الرئيسة، هنا، هي انه يمكن تفادي الحرب المقبلة وتكلفتها المادية والبشرية في حالة التنازل عن الانتشار الاسرائيلي الراهن على الاراضي المحتلة. وضمن هذا السياق، ذهب عضو «مجلس السلام والأمن»، اللواء احتياط افرايم روتيم، الى ان اسرائيل قد تواجه ائتلافاً عسكرياً عربياً يضمّ ٢٠